مؤتمر نزع السلاح

CD/1186
26 February 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

رسالة مؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ وموجهة من نائب الممثل الدائم لكندا إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل فيها آراء حكومة كندا بشأن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"

يشرفني أن أوافيكم بالنص الذي أحيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، والذي يعرض آراء حكومة كندا بشأن تقريره المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" .

وساكون ممتنا فيما إذا تَفَضَّلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيعه على جميع وفود الدول الأعضاء والدول المشاركة غير الأعضاء ، بوصفه وثيقة من وثائق مؤتمر نزع السلاح .

(التوقيع): أ . و . ج . روبرتسن
وزير ونائب الممثل الدائم
لدى مؤتمر نزع السلاح

آراء كندا بشأن تقرير الأمين العام

"الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"

إن كندا تعتبر تقرير الأمين العام تتمة مفيدة لـ "خطة للسلام" . فهو يتيح المجال لاحتمال إيجاد حلول حقيقية للمشاكل التي تواجه الأمم المتحدة في ميدان السلم والأمن . ويتجلى ذلك بوجه خاص مع ابتعاد الأمم المتحدة عن لغة الحرب الباردة وشروعها في تحديد مسار عمل يمكّن المجتمع الدولي من الاستجابة بقدر أكبر من الفعالية للتحدي الجديد المتمثل في الترويج لإقامة نظام من الأمن التعاوني العالمي .

إن تطور القوى الجغرافية ـ السياسية في السنوات الأربع الماضية قد أوجد تحديات أمنية جديدة وأكثر تعقيداً . وإن ما كانت تتصف به الحرب الباردة من انضباط قد تَبَدَّد دون أن يحل محله أي شيء آخر ، وكانت نتيجة ذلك أن المنازعات الإقليمية قد تَسَنّى لها أن تزدهر بلا رادع . وعليه ، فإن الأمم المتحدة مطالبة بالكفاح باعتماد إجراءات جديدة ونهوج جديدة في معالجة المشاكل الأمنية التي تواجه العالم . وقد أُقِرَّ بهذا التحدي في التقرير المعنون "خطة للسلام" . إن مهمة التصدي لتحديد الأسلحة في فترة ما بعد الحرب الباردة تتمثل في الابتعاد عن عمليات الحرب الباردة وتجمعاتها وآلياتها واعتماد خطط وإجراءات جديدة تستهدف معالجة مشاكل اليوم والغد .

وفي هذا السياق ، فإن إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية يُبرز ثلاثة تحديات فورية ، هي: '١' ضرورة تثبيت وتعزيز الصكوك العالمية الحالية (مثل معاهدة عدم الانتشار ، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية ، واتفاقية الأسلحة الكيميائية ذاتها) من خلال الانضمام إلى هذه الصكوك على نطاق عالمي والنهوض بآليات التحقق حسب الاقتضاء ؛ '٢' فرض مزيد من الضوابط على الصادرات من التكنولوجيات الحساسة وتحقيق الاتساق فيما بين هذه الضوابط عند الإمكان ؛ '٣' وضع وتطبيق نظم إقليمية لتحديد الأسلحة ، تربط بين التدابير العالمية والتدابير الاقليمية المحددة ، حسب الاقتضاء (مثل عملية السلم في الشرق الأوسط) . ففي كل من هذه التحديات ، ولكن آخرها بوجه خاص ، سوف يتعين التشديد على همزة الوصل الجوهرية المباشرة بين الهواجس الأمنية وتدابير تحديد الأسلحة . وسوف تتصف تدابير بناء الثقة بأهمية متزايدة .

إن أولويات كندا قد تَرَسَّخت بشكل فعال ، وهي على النحو التالي: '١' عدم الانتشار الأفقي والرأسي لأسلحة التدمير الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية ولشبكات القذائف المستخدمة في إطلاق هذه الأسلحة . وهذا يشمل هدف فرض حظر شامل على

التجارب النووية . '٣' اتخاذ إجراءات فعالة للحيلولة دون حدوث زيادة مفرطة في مخزونات الأسلحة التقليدية . (أثناء المناقشة التي جرت في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة المعقودة عام ١٩٩١ بشأن سجل الأسلحة ، أوضحنا أن هدفنا ليس الشفافية فحسب ، بل إجراء مشاورات فيما بين الدول بغية التشجيع على التحلي بمزيد من ضبط النفس في عمليات نقل الأسلحة وبغية المساعدة على تحقيق توافق في الآراء على نطاق أوسع بشأن سُبُل تجنب حدوث زيادات مفرطة في مخزونات هذه الأسلحة . وتعتبر كندا السجل المذكور وسيلة لا غاية في حد ذاته) . '٣' وضع وتنفيذ تدابير بناء الثقة - بما في ذلك آليات تحقق مناسبة - لكل من الحالات العالمية والحالات الإقليمية حسب الاقتضاء .

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي حدثت في السنوات الأخيرة ، فإننا نُقِرُّ بأن انتشار التكنولوجيا والمعدات القادرة على صنع أسلحة التدمير الشامل ما زال يُعَدُّ مَصدَراً من مصادر عدم الاستقرار ، وبالعبارات التي وردت في إعلان قمة مجلس الأمن التاريخية المؤرخ في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، يهدد السلم والأمن الدوليين بالخطر . ونحن نشجع البلدان كافة على توقيع اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتوقيع معاهدة عدم الانتشار النووي . وكما أكد الأمين العام ، فلا بد من تمديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى وعلى نحو غير مشروط .

إننا متفقون تماماً مع الأمين العام في ما لاحظه من أن الشفافية في التسلح وغير ذلك من تدابير بناء الثقة تمثل اتجاها هاماً من الاتجاهات الواجب تشجيعها ، وأن سجل الأسلحة الذي وضعته الأمم المتحدة هو خطوة عملية هامة . ونرحب بوجه خاص بتأكيده أن الأمم المتحدة ستفعل كل ما بوسعها في سبيل إنجاح السجل ، ونفترض أن ذلك يشمل ضمان تخصيص موارد كافية له . ومن جهتنا ، فقد أيدت كندا تأييداً ثابتاً ونشطاً مفهوم الشفافية في التسلح . ونعتزم أن ندأب على ضمان امتثال أكبر عدد ممكن من الدول امتثالاً تاماً لسجل الأسلحة - سواء بتقديمها بيانات أو معلومات - بحلول الموعد المستحق ، وهو ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣ .

كما تستمد كندا التشجيع مما تشهده من اهتمام متزايد بين الدول باستحداث نهوج إقليمية في معالجة قضيتي تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وهي ترى أن النهوج الإقليمية في معالجة نزع السلاح يمكن أن تقدم مساهمات قَيِّمة في سعينا الجماعي لبلوغ الأهداف الأعَمّ لنزع السلاح والأمن الدولي . وعلى سبيل المثال ، فإن المفاوضات التي جرت في فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ، والقوات المسلحة التقليدية الأوروبية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، قد أظهرت ما يمكن لهذا النهج الإقليمي أن يقدمه من منافع لجميع الدول المشاركة . وفي الشرق الأوسط كذلك ، تجري ،

كجزء من العملية السلمية ، مباحثات بشأن تحديد الأسلحة . وثمة جهات إقليمية أخرى تحرص أيضا على اتباع نهج أنشط وأكثر تضافراً في معالجة قضايا الأمن الاقليمي ، بما في ذلك داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) ومنظمة الدول الأمريكية .

وفيما يتعلق تحديداً بتقرير الأمين العام ، فإن كندا تؤيد المقولة الأساسية بأن ثمة قضايا رئيسية ثلاث - هي الإدماج والشمولية وإعادة التنشيط - تُعَدُّ أحجار الأساس لجهد دولي مكثف في سبيل تعزيز فعالية تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وعلى وجه الخصوص ، فنحن نؤيد الجزم بأن عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح هي مسؤولية كل دولة من الدول . وكذلك فإننا متفقون مع الأمين العام على أن نزع السلاح ما زال وثيق الصلة بالسلم والأمن الدوليين .

إن البيئة الأمنية العالمية ما برحت آخذة في التغير السريع منذ انتهاء الحرب الباردة . وتتوافر الفرص والتحديات مع إعادة تشكيل بنية النظام الدولي . ونحن متفقون من حيث المبدأ مع المفهوم القائل بأن إجراءات نزع السلاح والتفتيش تؤدي دوراً هاماً في ميدان إنفاذ السلم وتحديد الأسلحة . ونود أن نضيف أن التحقق من اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة يمكنه أيضاً تيسير أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية ، وصنع السلم ، وحفظ السلم ، وبناء السلم في فترة ما بعد المنازعات . ونحن نرى أن اللجنة الأولى ولجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح وأفرقة الخبراء ينبغي لها أن تعالج دور الأمم المتحدة في التحقق . فبإمكان التحقق إيجاد همزة وصل هامة بين كثير من هذه المفاهيم التي كانت سابقاً منفصلة عن بعضها البعض - وهذا بُعد تكاملي جديد . وعلى الأمم المتحدة ، كحد أدنى ، أن تنشط في استكشاف أفكار جديدة في هذه المجالات . وينبغي ألا تظل هذه القضية تشغل مجلس الأمن فحسب ، بل أعضاء الأمم المتحدة عامةً كذلك .

إن كندا مهتمة بإشارة الأمين العام إلى زيادة دور مجلس الأمن في مسائل نزع السلاح ، وعلى وجه الخصوص ، بإنفاذ عدم الانتشار . ونظراً لتنوع الآراء القائم حالياً بين الدول الأعضاء بشأن هذا المقترح ، فإن كندا تعتبر الدورة المستأنفة للجنة الأولى فرصة هامة لمواصلة الحوار بشأنه .

وترى كندا أنه ينبغي لمكتب شؤون نزع السلاح أن يكون جهة الوصل في إعادة تنشيط دور الأمم المتحدة في تحديد الأسلحة ونزع السلاح على أساس متعدد الأطراف . وعليه ، فإننا نرحب ترحيباً خاصاً بالالتزام الذي قطعه وكيل الأمين العام السابق ، السيد بتروفسكي ، بتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية كيما يتسنى لها أن تكون بمثابة جهة الوصل هذه . ونعتقد أن للأمم المتحدة دوراً هاماً تنهض به في التشجيع

على إقامة آليات غير رسمية للحوار الأمني - ولا سيما في أقاليم أو أقاليم فرعية لا يكون قد تم فيها تطوير الإطارات المؤسسية اللازمة لهذه المباحثات تطويراً تاماً بعد . وبذلك ، يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تساعد على ضمان قيام العمليات والآليات الإقليمية بتعزيز القواعد العالمية وتكميلها . وتشيد كندا بهذه الأنشطة الجارية للمساعدة الإنمائية الرسمية .

ومن الواضح أن كثيراً من الدول الأعضاء الأخرى يساورها الشعور ذاته ، وهو ما يظهر من الدعم المقدم إلى مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة - وإلى أنشطة المساعدة الإنمائية الرسمية الأخرى ذات الصلة - في مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لإعلان التبرعات للحملة العالمية لنزع السلاح . ولعل الدول الأعضاء المشاركة تتذكر أنه قد تم بشكل مثير هذا العام عكس اتجاه كان سائداً أثناء السنوات القليلة الماضية ، بزيادة تجاوزت الخمسين في المائة عن مجموع السنة السابقة . غير أننا نلاحظ في هذا الشأن أنه يجب بذل جهد أكبر لتدارك التفاوت في التبرعات المعلنة بين إقليم وآخر .

ونلاحظ مع الاهتمام مقترح الأمين العام الداعي إلى دراسة دور تجار الأسلحة الدوليين الخاصين وارتباطهم بالمشكلة الناشئة المتمثلة في عمليات نقل الأسلحة الدولية . ومن المقلق ملاحظة أن هذه العمليات تجري على حساب التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية . كما تجدر الإشادة بالمقترح الداعي إلى إنشاء فريق عمل لإسداء المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن برامج التحويل العسكري . ونلاحظ ، من جهة أخرى ، أن المحافل الإقليمية تضطلع أيضاً بدراسات مماثلة ، فينبغي تجنب هذا الازدواج في الجهود إن أمكن .

إننا متفقون اتفاقا قويا مع الأمين العام على أن الوقت قد حان كي تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعملية إعادة تقييم شاملة لآلية نزع السلاح في الأمم المتحدة بما يكفل قدرتها على مواجهة الحقائق الجديدة . وفي رأينا أن ثمة نقطة انطلاق مفيدة في استذكار الوظائف الرئيسية لكل من الهيئات الثلاث المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح - وهي اللجنة الأولى ولجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح ، ومؤتمر نزع السلاح ، ثم تعيين المشاكل في النهوض بهذه الأدوار على نحو فعال ، وأخيراً ، السعي إلى تعيين الوسائل العملية للتصدي لهذه المشاكل .

ألف - <u>اللجنة الأولى</u>

إن كندا ترى أن دور اللجنة الأولى - وهي هيئة عالمية تداولية - هو تعيين الأولويات في جدول أعمال تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددي الأطراف واكتساب دعم وزخم كخطوة أولى جوهرية في العملية الأوسع نطاقاً المتمثلة في وضع القواعد الدولية

من حيث صلة هذه العملية بتحديد الأسلحة ونزع السلاح . وهذه العملية لا تسهم فقط في تعيين المبادئ العامة وترويجها ، بل تركز بصورة متزايدة - وهو ما يتجلى بشكل واضح في سجل الأسلحة - على ما يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذه من إجراءات محددة في سبيل بلوغ هذه الأهداف أو القواعد العامة .

وما زالت اللجنة الأولى تتيح إطاراً مفيداً لأعضاء الأمم المتحدة لتحديد وتوضيح المواقف بشأن مجموعة متنوعة من قضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ويجري إحراز تقدم في ترشيد أعمال اللجنة الأولى ، ومثال ذلك الجمع بين المناقشة المتعلقة بنزع السلاح والبنود المتعلقة بالأمن الدولي . وينبغي لنا الآن اتخاذ الخطوة التالية المنطقية ، وهي الجمع بين الاجراءات المتخذة بشأن مجموعتي البنود هاتين . فعندئذٍ فقط سنكون قد أدمجنا نظرنا في الوسائل - أي تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح - إدماجاً تاماً بغايتنا المرجوة ، ألا وهي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ويلزمنا التعجيل بمهمة الترشيد وبوضع أولويات محددة وعملية وضمان إصدار عدد أقل من القرارات والشروع في حوار أكثر واقعية . والآن وقد انتهى الاستقطاب بين الشرق والغرب ، فثمة إمكانية لإقامة تعاون وظيفي أكبر بشأن قضايا محددة فيما بين الوفود من مختلف المجموعات والمنظورات . ومن الأمثلة على ذلك في سياق اللجنة الأولى الدمج بين قرارات معاهدة الحظر الشامل للتجارب لدى المجموعة المكسيكية والمجموعة الأساسية الغربية .

ويمكن اختصار مدة المناقشة العامة في اللجنة الأولى ، إما بإلغاء البيانات الشفوية أو بتحديد مدتها بحيث لا تتجاوز عشر دقائق كحد أقصى . وإضافة إلى ذلك ، فيمكن التشجيع على تعميم ملخصات تنفيذية إلى جانب النصوص المطبوعة . وكحالة مثالية ، ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى جاهدة إلى توزيع نصوصها في مستهل الوقت المخصص للمناقشة العامة ، كيما تضمن تكريس الوقت المستخدم عادة في قراءة النصوص لإجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية فيما بين الوفود . وفيما يتعلق بالنظر في بنود فردية ، بما في ذلك عرض القرارات ، فإن استحداث نظام شامل أفضل لتبويب البنود قد ييسر تبادل حقيقي بدرجة أكبر للآراء بشأن القضايا ذات الصلة .

باء - <u>لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح</u>

إن لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح هي هيئة التداول العالمية الثانية . وهدفها الأول هو إتاحة المجال لمناقشة مركّزة لجدول أعمال محدود بمعزل عن ضغط التصويت على القرارات . وتشمل وظيفتها المناقشة النظرية ، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المتصلة بتحديد الأسلحة والأمن الدولي (مثل نقل التكنولوجيا) ،

فضلاً عن تعيين تدابير عالمية وإقليمية للتفاوض في محافل أخرى . كما تتولى هذه اللجنة تمهيد السبيل لمؤتمر نزع السلاح عن طريق وضع المبادئ ، فضلاً عن العمل ، إمكانياً على الأقل ، على توفير درجة من التركيز لجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح .

ونعتقد أنه يلزم وجود آلية توفر درجة أكبر من الربط بين لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح كيما تصبح مداولات اللجنة أكثر صلة بالموضوع وموجهة نحو إحراز نتائج . وعليه ، فيلزم في الأجل القصير إقامة تعاون أوثق وآلية ما للربط أو الحوار ، إذا ما أُريد لهاتين الهيئتين أن تَظَلاّ ناجعتين في بيئة تحديد الأسلحة ونزع السلاح الآخذة في التغير السريع . وفي الأجل الطويل ، عندما تصبح عضوية الهيئتين أكثر تشابهاً ، قد يكون من المجدي دمجهما ، وخاصة إذا أمكن التغلب على عوامل الكلفة . غير أن زيادة الربط بين اللجنة والمؤتمر ستمثل إشكالاً طالما ظلت عضوية المؤتمر مقيدة وعضوية اللجنة عالمية .

وداخل الأمم المتحدة ، فإن عملية الإصلاح في لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح متقدمة للغاية . فقد قطعنا ، مثلا ، شوطاً لا بأس به في تحقيق جدول أعمال متجدد قوامه ثلاثة بنود يكفل ، من جهة أخرى ، درجة من إمكانية التنبؤ به ، بينما يتيح لنا ، من الجهة الأخرى ، إدراج قضايا معاصرة في الوقت المناسب .

وفيما يتجاوز ذلك ، فإن اللجنة هي في المرحلة التي يتوفر لها فيها متسع من الوقت للانشغال في مناقشة عامة ، في حين أنه - دون بلوغ الوفود مرحلة متقدمة من التحضير - لا يتوفر لها سوى وقت قليل للحوار المتعمق بشأن قضايا معقدة توجد فيها بعض الاختلافات الأساسية نوعاً ما في الرأي . وكيما تكون اللجنة على مستوى كامل إمكاناتها ، لا بد لها من بذل كل جهد في سبيل تعميم ورقات عمل مركزة - ويفضّل أن تتجلى فيها الجهود المشتركة لعدد من البلدان على اختلاف آرائها - قبل انعقاد الدورة ، بحيث تأتي الوفود وهي مستعدة للحوار المتعمق .

جيم - <u>مؤتمر نزع السلاح</u>

إن الدور الأوّلي لمؤتمر نزع السلاح هو ، طبعاً ، التفاوض بشأن صكوك عالمية خاصة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح . كما أن بإمكان مؤتمر نزع السلاح أن يشرع بصورة مفيدة في مناقشات سابقة على التفاوض ، على نحو ما يفعله حالياً بشأن حظر التجارب النووية والفضاء الخارجي . غير أن إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد استنزف مؤقتاً وضع جدول أعمال ذي مغزى لهذه الهيئة . إن التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب في سبيل وقف كل التجارب النووية في جميع البيئات إلى الأبد ما زال هدفاً ذا أولوية . وينبغي وضع أحكام تحقق قوية تكون مكمّلة لعمل فريق خبراء الاهتزازات في سبيل وضع آليات رصد عالمية .

إن إجراءات مؤتمر نزع السلاح وعضويته مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجدول أعماله التفاوضي الجوهري ، لكنها رافدة له . وقد سلمنا منذ بعض الوقت بأن العضوية الراهنة في مؤتمر نزع السلاح ، وربما المؤتمر نفسه ، لم تعد تعكس البيئة الأمنية الدولية الآخذة في التغير . ونؤيد توسيع نطاق عضوية المؤتمر بحيث تُقبَل عضوية الدول التي تقدمت بطلبات رسمية بذلك .

كما نأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من حَتّ الخُطى بشأن قضية الشفافية في التسلح . ونأمل أن تتيح الدورة الراهنة للمؤتمر مجالاً للمناقشة المنتجة بشأن هذه القضية وكذلك فيما يتعلق بالأسلحة الإشعاعية والفضاء الخارجي .

واقترح الأمين العام في تقريره أن يتولى مؤتمر نزع السلاح النهوض بدور هيئة دائمة للاستعراض والرقابة فيما يتعلق ببعض الاتفاقات الحالية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددي الأطراف . ولكندا تحفظات بشأن فكرة تَوَلّي مؤتمر نزع السلاح النهوض بهذا الدور . ولا ينبغي تحويل تركيز المؤتمر عن كونه الهيئة الوحيدة داخل الأمم المتحدة المخَوَّلة صلاحية التفاوض بشأن الاتفاقات العالمية المتعلقة بنزع السلاح .

خاتمة

للهيئات الثلاث المعنية بتحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعدد الأطراف وظائف متميزة ، لكنها متممة لبعضها البعض ومترابطة . وترى كندا أن الدورة المستأنفة تتيح ، بالتالي ، فرصة فريدة للقيام بما يلي: (١) إعادة تأكيد الدور المتميز لكل من الهيئات الثلاث المعنية بتحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددي الأطراف ولمكتب شؤون نزع السلاح بوصفه "جهة الوصل" فيما يتعلق بأنشطة تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددي الأطراف ؛ (٢) إعطاء دفعة إضافية للأعمال الجارية لترشيد الهيئات الثلاث لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ؛ (٣) إتاحة فرصة لتمحيص الطرق العملية الكفيلة بتعزيز التفاعل الفعال بين هذه الهيئات .

إن التقرير بشأن "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" ، شأنه في ذلك شأن التقرير المعنون "خطة للسلام" ، هو وثيقة تبعث على التفكير . ونحن متفقون مع القول بأن ثمة تماثل بين حل المنازعات ونزع السلاح ، إذ لا بد من تدعيم عملية حل المنازعات بتدابير محددة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح .

وفيما يتجاوز ذلك ، هناك الحاجة إلى تحرير عبارة "تحديد الأسلحة ونزع السلاح" من هاجس أعداد الأسلحة . فمع ما لذلك من أهمية ، بات يُعتَبر الآن أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح يتضمنان ويشكلان جزءاً من عملية أوسع كثيراً تتمثل في بناء الثقة ، والشفافية ، والمساءلة ، والتحقق ، وأهم من كل ذلك ، التشجيع على تقليل الاعتماد على الأسلحة وزيادة الاعتماد على آليات تعاونية حقاً من أجل إقامة السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما . إن التزام الأمين العام شخصياً بهذه القضايا يلقى لدينا بالغ الترحيب .

- - - - -